المخاطر الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الجنيه: يجب تجنبها

دكتور/ حسين حسين شحاتة(*)

تمهيد:

يشاع أن من شروط صندوق البنك الدولي لإقراض مصر أن تقوم حكومة مصر باتخاذ قرار سيادي بتخفيض قيمة الجنيه المصري ليعكس قيمته الحقيقية وقوة الاقتصاد المصري، ولقد أثير جدل في الأوساط السياسية حول هذه القضية الخطيرة، ولفقهاء الاقتصاد الإسلامي رؤية هامة يجب عرضها على من يهمه الأمر في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وربما تتفق مع معظم الاقتصاديين في مصر، وذلك من باب النصيحة الصادقة والأمينة ليكونوا على بصيرة من العواقب السيئة والخطيرة لذلك والتي يجب بيانها لمن يهمه الأمر وبصف خاصة السيد العزيز الموقر رئيس الجمهورية والسيد المحترم رئيس مجلس الوزراء والسيد الزميل وزير المالية و ذلك امتثالاً لقول رسول الله ﷺ: «إذا هممت بأمر فتدبر عاقبته فإن كان خيراً فامضه، وإن كان غيا فانته عنه»(رواه عبادة بن الصامت).

المخاطر الاقتصادية والاجتماعية لتخفيض قيمة الجنيه

يؤدى انخفاض قيمه الجنيه بناء على أحد شروط صندوق النقد الدولي لإعطاء مصر قرضاً ربوياً إلى من مجموعة من الآثار السلبية (خطايا ومساوئ) من أهمها ما يلى:

(*) الأستاذ بجامعة الأزهر - خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

أولاً: زيادة أسعار الواردات بصورة كبيرة وخاصة أن مصر تستورد أكثر مما تصدر وهناك عجز شديد في ميزان المدفوعات وفي تزايد مستمر ، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار، لأن معظم الواردات منتجات ضرورية وحاجية ووسيطة، وربما يقود ذلك بعد فترة إلى إغلاق عدد كبير من الشركات ويؤدى إلى زيادة البطالة ، وهذا يقود إلى آثار سلبية على الطبقة الفقيرة التي تعانى من الفقر ولهذا مساوئ اجتماعية خطيرة.

ثانياً: قد يقول البعض أن خفض قيمة الجنيه يؤدى إلى زيادة الصادرات وهذا لا يمكن حدوثه لأن الصادرات المصرية ذات مرونة سالبة بل أن ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب تخفيض قيمة الجنيه يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الأشياء المصدرة وبالتالي أسعارها. وهذا سوف يؤدي إلى كساد اقتصادي وإلى زيادة البطالة وإلى الظلم الاجتماعي.

ثالثاً : يقود انخفاض قيمة الجنيه إلى حدوث ظاهرة الدولرة أى.تحويل المدخرات من الجنيه إلى الدولار .وهذا يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد القومي بل يدعم اقتصاد الدول الأجنبية ويضعف اقتصاد مصر، كما أن الطلب على الدولار يضعف من قيمة الجنيه.

رابعاً : يؤدى انخفاض قيمة الجنيه إلى عدم الثقة في الاقتصاد المصري من جانب المستثمرين الأجانب أو المؤسسات الدولية وهذا بدوره يعوق انسياب الأموال العربية والأجنبية إلى سوق الاستثمار في مصر كما يعوق النهضة الاقتصادية المنشودة .

خامساً : يؤدي الانخفاض فى قيمة الجنيه على زيادة قيمة الديون الخارجية بالدولار وهذا يضاعف من مديونية الدولة وفوائدها الربوية، و قد بلغت ما يزيد على ٢٥ مليار سنوياً على حد ما تنشره بعض الجهات الحكومية وهناك شك كبير في هذا التقدير.

سادساً: يرجع انخفاض قيمة الجنيه بصورة أساسية إلى عجز القطاعات السلعية والخدمية عن القدرة على توفير السلع والخدمات التي تحتاج إليها أعداد متزايدة من السكان، بجانب زيادة مستمرة للاستهلاك (العام والخاص)، مع زيادة معدل التضخم ولهذا آثاراً سلبية على القيمة المضافة وزيادة الدخل القومي الحقيقي.

سابعاً : تهدف سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ينشده السيد رئيس الجمهورية وحكومته إلى خفض معدل التضخم وضبط الأسعار وحماية الطبقة الفقيرة...وتحقيق العدالة الاجتماعية والنهضة الاقتصادية، وهذا لن ولن يتحقق في حالة تخفيض قيمة الجنيه فإن معدلات التضخم سوف ترتفع أكثر وأكثر لانخفاض القوة الشرائية للجنيه وهذا ضد العدالة الاجتماعية.

البدائل الممكنة لرفض تخفيض قيمة الجنيه ورفض القرض

من البدائل الممكنة لرفض تخفيض قيمة الجنيه وبالتالي رفض القرض على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ما يلي:

١ـ زيادة معدلات العمل والإنتاج وتوعية العاملين بأن العمل عبادة وفريضة وواجب.

٢ـ ترشيد الاستهلاك وضبط النفقات والتركيز على الضروريات والحاجيات.

٣. التصدي لكافة صيغ الفساد الاقتصادي والمالي وذلك بتغليظ العقوبات.

٤. ضبط وترشيد نفقات الدعم بما يضمن وصوله إلى مستحقيه بالحق.

٥. ضبط وترشيد الصناديق الخاصة وتطهيرها من الفساد المالي.

٦ـ الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية من معادن وبحار وأنهار واتصالات ونحو ذلك.

٧. تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجر.

٨. الجدية في استرداد أموال مصر المنهوبة بكافة السبل المشروعة.

٩. تطبيق نظام الضرائب التصاعدية على الأفراد ورجال الأعمال الأغنياء.

١٠ـ إعادة النظر في مكافآت المستشارين في الأجهزة الحكومية الذين يأخذون مكافآت بدون جهد أو عمل وهمي شكلي.

١١. تجنب الاقتراض إلا لضرورة معتبرة شرعاً وتطبيق نظم التمويل بالمشاركة والإجارة والمضاربة (المشاركة) الإسلامية بدلاً من الاقتراض بفائدة ربوية.

نداء إلى السيد العزيز الموقر رئيس الجمهورية

إن الموافقة على تخفيض قيمة الجنيه بناء على أحد شروط صندوق النقد الدولي بالتأكيد سوف يؤدي إلى كساد اقتصادي وإلى ظلم اجتماعي، فلا تطع من يشيرون عليك بذلك حتى لا يسألك الفقراء والمساكين ومن في حكمهم بمظلمة ظلمتها إياهم، يوم تقف أمام الله ويسألك لماذا ظلمتهم، فأنت مسائل يوم القيامة عما استرعاك الله عليهم، كما أذكرك بقول الله عز وجل: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾[الطلاق:٢-٣]. فأوصيك بتقوى الله في شعب مصر ولا سيما من هم دون حد الكفاية.